الحزب الوطنى الديمقراطى
الأمانة العامة
لجنة الشئون الاقتصادية والمالية

بسم الله الرحمن الرحيم

لقاء العمل السنوى الرابع
حـــول
القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى
التحديات الجديدة ومداخل المواجهة

٢٩ - ٣٠ يناير ١٩٩٥

مرحلة الإنطلاق الإنتاجى
خطوط ومحاور التنمية الصناعية

ورقه مقدمة من
اتحاد الصناعات المصرية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــة

يرتبط تعظيم القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى ارتباطا وثيقا بالتنمية الصناعية ولقد انتهجت مصر سلسلة من الاصلاحات الاجرائية والسياسات الناجحة والتي كان لها اثرا إيجابيا في النهوض بالمناخ العام لراغبي الاستثمار الصناعي .

وقد ارتكز مسعي الاصلاح فى المرحلة الاولىعلي تبني برنامج التعديل الهيكلي وهو البرنامج الذي انتهجته مصر في مايو ١٩٩٠ بغرض تحرير الاقتصاد المصري بعد ٣٠ سنة من السياسات التي قامت علي ملكية الدولة لوسائل الانتاج والمركزية .

ولقد تمثلت الاصلاحات الرئيسية في : الاستقرار الاقتصادى المنظور ، وتقليل معدل التضخم ، وتحرير التجارة الخارجية ، والتخلص من سياسة تسعير المنتجات والقيود السعرية ، وإزالة العديد من اللوائح الادارية المقيدة للنمو الاقتصادي ، والبدء في إعادة تنظيم الشركات العامة ، وتبني برنامج الخصخصة ، وإنشاء صندوق اجتماعي للتنمية لتقليل العبء الواقع علي المواطنين من جراء عملية التحول ومساعدتهم علي المشاركة في التنمية الاقتصادية .

والاصلاحات التي يمثلها برنامج اعادة الهيكله والاصلاح الاقتصادي والتي تشكل قاعدة اساسية استندت الي تحرير اسعار الصرف للعملات، وإزالة السقوف المرتبطة باسعار الفائدة ، وطرح اذون الخزانة لتوفير مصدرا جديدا لتمويل العجز، ثم إصدار تشريعات جديدة خاصة بالتصدير والاستيراد.

لقد بدأت المرحلة الثانية للاصلاح الاقتصادى، عندما اطلق السيد الرئيس إشارة البدء لمرحلة انطلاقة الانتاج فى خطابه امام مجلسى الشعب والشورى. وذلك بعد ان نجحت مصر بشهادة العالم فى تطبيق المرحلة الاولى للاصلاح الاقتصادى .

لقد جاء خطاب السيد الرئيس وما تبعه من اجتماعات تضمنت توجيهات واجراءات محددة، معبرا عن متطلبات المرحلة الجديدة، بل فى حقيقة الامر. فإن تلك الاجراءات المحددة والتوجيهات جاءت كنماذج لبرامج عمل سيتبعها الكثير. حيث ان خطاب السيد الرئيس جاء متكاملا كبناء هرمى فتضمن رؤية وهى مستقبل مصر فى مطلع القرن ال ٢١، وتضمن إستراتيجية لرفاهية الانسان المصرى حينئذ، كما كان هدف الاستراتيجية واضحا وأعلنه السيد الرئيس وهو رفع معدلات التنمية ٣ أضعاف الزيادة فى السكان حتى يمكن مضاعفة الدخل القومى فى ١٠ سنوات، وهذا هدف محدد بوضوح بل أكثر من ذلك أن تعرض الخطاب للسياسات الواجبة لتحقيق هدف الاستراتيجية المعلنة ومنها سياسات لتعظيم الانتاج وسياسات لزيادة الصادرات وغيرها للتعامل مع الواقع العالمى الجديد وللتوزيع الجغرافى للتنمية الاقتصادية .

إن توقيت إشارة بدء المرحلة الثانية – مرحلة انطلاق الانتاج – هو توقيت مناسب للغاية، لقد انتهت المرحلة الاولى بنجاح وتبعتها أقامت البنية الاساسية وأصبحت مصر الان مؤهلة لمرحلة الانطلاق نحو الانتاج لتحقيق التنمية الصناعية.

والله ولى التوفيق،،

إتحاد الصناعات المصرية

١ – الهدف القومى للتنمية

لقد حدد السيد الرئيس الهدف القومى وصاغه سيادته فى الشكل التالى:-

"إننى أضع أمام المجتمع هدف رفع معدلات التنمية فى حدود تزيد عن ثلاثة أمثال معدل النمو السكانى، بما يضمن مضاعفة الدخل القومى مرة كل عشر سنوات. وإن هذا الهدف أصبح الان واجب التطبيق ونحن ندخل مرحلة الانطلاق الانتاجى كى نستطيع مواجهة مشكلة البطالة وكى نتمكن فى نفس الوقت من زيادة مستويات المعيشة لكل فئات المجتمع".

٢ – أهداف التنمية الصناعية فى مرحلة الانطلاق الانتاجى

ان التنمية الصناعية هى اهم محاور التنمية، فهى وحدها القادرة على تحقيق الهدف الطموح للتنمية، من مضاعفة للدخل القومى، وخلق وتعظيم فرص العمل المطلوبة، ويؤكد ذلك تجارب كل الدول التى سبقتنا فى تحقيق النهضة التنموية الحديثة، وانطلاقا من الهدف القومى الذى حدده السيد الرئيس، فإن إتحاد الصناعات يرى أن تحقيق التنمية الصناعية فى مرحلة الانطلاق الانتاجى تتطلب احداث التحولات الرئيسية التالية :-

- التحول من الصناعة قليلة العمق، ذات هامش الربح البسيط، الى الصناعة عظيمة العمق ذات القيمة الكبيرة المضافة التى تحفز المجتمع للاعتماد على الذات، وتعظيم الناتج القومى. وترى فى ذلك فرص عمل شريف لكل المصريين، ورفع مستوى المعيشة لكل فئات المجتمع.

- ومن الصناعة المتواضعة فى اهدافها، الى الصناعة الطموحة التى تعتمد علىالتكنولوجيا المتقدمة.

- ومن الصناعة التى تحركها المصلحة الخاصة بالمشروع فقط، الى الصناعة التى تستند على خط تنموى تتخذة الدولة، وتوجهه سياساتها، الصريحة وتضمنه مواقفها المستقرة، وتقترن فيها مصالح القطاع الخاص الوطنى والاستثمار الاجنبى ولو كانت عاجلة، مع مصالح المجتمع ولو كانت آجله .

- ومن الصناعة التى تكثف على احلال الانتاج المحلى محل المستورد وتلبي احتياجات الاستهلاك، الى الصناعة الموجهه عمدا للتصدير وغزو الاسواق الخارجية والقائمة على تحسين الكفاءة الانتاجية وتخفيض تكلفة الانتاج لتحقيق التفوق فى المنافسة السعرية.

- ومن الصناعة التى تستورد كثيرا من مدخلاتها، الى تلك التى تنتج بذاتها جانبا متعاظما من تلك المدخلات. وترى فى ذلك الضمان الحقيقىللحماية والحرية.

- ومن الصناعة التى تعتمد اساسا على المعرفة الفنية المستوردة، الى تلك التى تعتمد على مزيج من التكنولوجيا المصرية المولدة بالقدرات الذاتية والمستوردة، وتؤمن بضرورة تعاظم المكون المصرى بمرور الزمن. وترى فى ذلك فرصا هائلة لنهضة المصمم والمبتكر والمبدع المصرى.فى ظل تنمية القوى البشرية التى تضمن للصناعة الامداد المستمر بالعناصر البشرية القادرة على احداث التقدم وضمان إستمراريته.

٣ – محاور التنمية الصناعية فى مرحلة الانطلاق الانتاجى

يمكن تبويبها تحت :

اولا : زيادة وحسن إستخدام الطاقة الانتاجية.

ثانيا : التوسع المستمر فى اقامة المجتمعات العمرانية الجديدة.

ثالثا : رفع القدرة التنافسية للبنية الاساسية وتحسين ظروف الانتاج.

رابعا : تحفيز النشاط التصديرى.

خامسا: التقدم التكنولوجي وتنمية الموارد البشرية.

أولا : زيادة الطاقة الانتاجية وحسن إستخدامها :

ويتحقق ذلك برسم سياسة تشجيعية ترتكز اساسا على مضاعفة الطاقة الانتاجية وتوزيعها توزيعا جغرافيا عادلا يتيح فرص التقدم المتكافىء لكل محافظات مصر، كما يجب ان تتقرر عناصر التشجيع لتلك السياسة وفقا لمعدل النمو السنوى، ونسب استخدام الطاقة المتاحة، ونسب استخدام العمالة، والمكونات المحلية المستخدمة فى المنهج النهائى، وغيرها من الاسس والقواعد الاخرى.

ولقد جاء قرار السيد الرئيس بمنح الاراضى والمرافق مجانا للمشروعات الاستثمارية التى تقام فى منطقة صعيد مصر والوادى الجديد وتمليكها بعد بدء عملية الانتاج نموذجا عمليا لتنفيذ السياسة التشجيعية.

ويتطلب التوسع المستمر فى قواعد الانتاج التعامل مع الموضوعات التالية:-

١ - حسن استخدام الطاقات المتاحة:

وهذا يرتبط بسياسة الخصخصة، وإحكام تنفيذها بحيث تنسحب الدولة من الانتاج السلعى المباشر مع عدم التوسع فى أية استثمارات جديدة إلا بما يلزم لتصحيح مسار شركات قطاع الاعمال العام تمهيدا لخصخصتها ، وان تكون الخصخصة طبقا للمعايير التالية:-

- لا بيع بتسليم مفتاح أى إستثمار مباشر وانما يتم بيع كل الوحدات من خلال سوق الاوراق المالية لتوسيع قاعدة

الملكية واعمال آليات السوق مع إقرار نظام حوافز وتمويل مصرفى لصغار المستثمرين.

- يجب الا نأخذ بالمفهوم الضيق للخصخصة بمعنى البيع فقط وإنما المطلوب ان تشمل ايضا التأجير وعقود الادارة بمعرفة القطاع الخاص والتشغيل لحساب الغير وغيرها.

- الاستمرار فى إعادة الهيكلة المالية بأستخدام عدة ادوات منها إعادة جدولة أو إسقاط فوائد الديون - تحويل المديونية الى مساهمات فى رأس المال - طرح رأس مال الشركات بأسهم للقطاع الخاص والبنوك - إعادة تقييم الاصول - تحصيل المستحقات لدى الغير. كذلك وضع نظام جديد لاعادة الهيكلة الادارية، وسيحقق تصويب الاوضاع المالية والادارية بالشركات عندئذ سعر أفضل لبيعها وإقبالا أكبر على شرائها عندما يحين قرار ووقت خصخصتها.

٣ - <u>جذب استثمارات جديدة :</u>

أ - توحيد انظمة الاستثمار الكثيرة والمتضاربة فى قانون واحد يحقق معاملة كل المستثمرين بصورة عادلة وتحقق اهداف واضحة ومحددة. مثل توجية الاستثمارات للمناطق النائية وصعيد مصر وغيرها.(وهو ما بدأ تطبيقه بقرارات السيد الرئيس فى جلسة هيئة الاستثمار الاخيرة).

ب- البدء فى اصدار التعليمات المنظمة والمنسقة لتنفيذ قرارات مجلس ادارة الهيئة العليا للاستثمار والخاصة بأعفاء

المشروعات حتى ٥٠ مليون جنيه من جميع الموافقات الخاصة بهيئة الاستثمار وكذا منح الاراضى والمرافق مجانا لمستثمرى الصعيد والوادى الجديد وسرعة البدء فى تنفيذ المناطق الحرة فى رأس النقب ورفح وعتاقة.

جـ- التركيز على ان يكون دور الهيئة العامة للاستثمار أساسا هو العمل كبيت خبرة قومى يقدم دراسات الجدوى للمستثمرين ويحفز جذب رووس الاموال الكبيرة بكل فنون العرض.

د - القيام بمراجعة الاجراءات لتقليل الفترة المطلوبة لتسجيل النشاط الصناعى والتجارى العادى وإجراءات شهر الشركات بحيث لا يستغرق ذلك اكثر من اسبوع.

هـ- تقوية سوق المال والبورصة المصرية.وسرعة العمل على إستكمال اصدار القوانين والتشريعات الحديثة المنظمة لها.

و - متابعة اسواق رأس المال العالمية وخلق قنوات الاتصال ومعرفة ما يعرض فى سوق الاستثمار من مزايا وحوافز جديدة.

ز - جذب اموال المصريين المقيمين بالخارج ومعالجة العلاقة بينهم وبين وطنهم الام بنظرة شاملة.

ح - اقرار سعر فائدة منخفض للاستثمارات الصناعية الجديدة وانشطة التصدير وهو ما يتبع حاليا فى الولايات المتحدة

الامريكية واوربا ومعظم بلدان الشرق الاقصى بل البلدان العربية.

ط - التركيز فى التنمية الصناعية على الصناعات ذات الميزات التنافسية فى ظل السوق العالمى المفتوح.

ى - تدعيم البنية الاساسية ووسائل الاتصال وتفتيح شرايين مصر من خلال شبكات الطرق السريعة.

ك - تسهيل الاجراءات عند الاستيراد والتصدير والبناء والتشغيل. وخاصة للمنشآت الجديدة .والسعى لتطبيق اقتراحات اللجنة المشتركة من وزارة الاقتصاد وإتحاد الصناعات والمقدمة الى اللجنة العليا للتصدير.

ثانيا : التوسع فى إقامة المجتمعات العمرانية الجديدة

ان إعادة رسم الخريطة الصناعية لمصر يعتمد أساسا على توزيع وتوطين الصناعات المصرية بما يتمشى مع التوسع فى اقامة المجتمعات العمرانية فى مناطق جديدة وخلق مناطق صناعية تتكامل مع ذلك التوسع.

ولتحقيق اعادة التوزيع الجغرافى وتوطين الصناعة يجب ان تعد خطة كاملة تستخدم فى تنفيذها السياسات التالية:-

١ - البدء الفورى فى تنفيذ المشروع القومى لتنمية شبة جزيرة سيناء كما طلب السيد الرئيس - ودمجها فى الكيان الام وإقامة بنية اساسية عصرية تصلح أساس للتنمية + زيادة العمران البشرى + عناصر ربط قوية واتصالات ومواصلات بالوادى ودول العالم - وبذلك تصبح منطقة مثالية لجذب رووس الاموال والاستثمارات ومركز واقعى للشرق أوسط الجديد. وقد يتطلب ذلك الوضع الجديد وتطورات السوق الشرق اوسطى ان نعيد النظر فى اولويات المشروع القومى بأن نبدأ فى إقامة الكوبرى فوق قناة السويس وإنشاء المرافق الجيدة فى مناطق رفح وطابا والاسراع فى اقامة المناطق الحرة والتنمية السياحية.

٢ - تركيز الاعفاء الضريبى فى المناطق المطلوب خلق وظائف جديدة بها وتنميتها وان يرتبط ذلك بعدد الوظائف، وعند استكمال خلق العدد المطلوب فى منطقة جغرافية معينة يتوقف منح الاعفاء والمزايا وينتقل أعمال ذلك الى منطقة اخرى مطلوب تنميتها وهكذا.

٣ – يكون فى اعتبار واضع الخطة عناصر توطين الصناعات المختلفة التى لها طبيعة تملى موقعها.

٤ – كذلك يمكن إستخدام حافز سداد رواتب العمال لفترة سنتين لكل مشروع جديد يقام للمنطقة المراد تعميرها ويمول ذلك من خلال الصندوق الاجتماعى الذى يجب ان يتسع نطاق عمله الى اكثر من خلق صناعات حرفية وأسرية صغيرة.

٥ – شبكة مواصلات وطرق وإتصالات تقام ضمن البنية الاساسية لربط المنطقة النائية المزمع تنميتها بالقاهرة وموانىء مصر ومداخلها الدولية وذلك قبل البدء فى الدعوة للصناعة.

(الصعيد وسيناء نموذج لضرورة التوزيع الجغرافى فى إطار خطة متكاملة)

ثالثا – رفع القدرة التنافسية للبنية الاساسية وتحسين ظروف الانتاج:

١ – البنية الاساسية والخدمات العامة :

تتوقف القدرة التنافسية لأى اقتصاد بدرجة كبيرة على البنية الاساسية ذات الجودة العالية. وخلال العقدين الاخرين أزدادت تجارة الدول اكتسابا للطابع العالمى ليس بسبب تحرير السياسات التجارية فحسب بل بسبب التقدم الكبير الذى أحرز فى تكنولوجيا الاتصالات والنقل والتخزين تحقيقا لوفورات فى التكلفة واستجابة أكبر وأسرع لمطالب العملاء فى الاسواق الخارجية .

لما كانت الحكومة تمتلك وتمول وتدير كل البنية الاساسية تقريبا فان سجل النجاح والفشل فى هذا المجال هو سجل الاداء الحكومى .

وتمثل مشكلات عدم كفاية الصيانة، وعدم التجاوب مع إحتياجات العملاء ، وعدم الكفاءة التقنية ، تحديات جسيمة للبنية الاساسية. وكلها تحديات تتفاقم بزيادة الطلب لتلبية الزيادة المطلوبة فى الانتاج والتصدير .

ورغم عدم ملائمة الخدمات للشروط والمعايير والمعدلات المتعارف عليها دوليا، وكذا عدم استمرار الوفاء بطلبات المصنعين والمصدرين والمستوردين ، فإن ما تحصله جهات الخدمات يفوق ما يدفعه المنافسون فى البلدان المجاورة.

أ – ولتحسين البنية الاساسية بشكل عاجل يجب التعامل مع القضايا التالية :–

١ – القضاء على الاحتكار فى خدمات الموانئ والمطارات (احتكار شركات وهيئات قطاع اعمال عام) حيث بلغت تكلفة تداول حاوية ٤٠ قدم اكثر من ٢٠٠٠ جنية مصرى ويقابلها ١١ دولار فى موانئ إسرائيل ومتوسط ٤٠ دولار فى معظم موانئ العالم وذلك على سبيل المثال .

٢ – إعادة النظر فى اسعار الطاقة وخاصة الكهرباء للصناعة (وقد حصلنا على وعد السيد المهندس وزير الكهرباء والسيد الدكتور رئيس الوزراء بعدم الزيادة لمدة عامين).

ولكن المطلوب هو تخفيض العبء طبقا لتوجيهات السيد الرئيس راعى الصناعة المصرية محمد حسنى مبارك والتى طبقت جزئيا على بعض أعباء شركات التوزيع فقط. كذلك أعادة النظر فى سياسات التسعير،أخذا فى الاعتبار ان المدعوم هو سعر الوقود الداخل فى تكلفة الكهرباء وليس سعر الكهرباء وهو لا يتجاوز من ١٥٪ الى ٢٠٪من سعر بيع الكهرباء الصناعية.

٣ – ضرورة دراسة أقامة الموانىء الجافة، وخاصة فى المدن الصناعية الحديثة مما سوف يسهم كثيرا فى إزالة المعوقات الخاصة بالتخزين والتكديس و الاجراءات الخاصة باعمال الشحن والتفريغ و زيادة الطاقات الاستيعابية للموانىء القائمة حاليا

٤ – دراسة انشاء مركز اقليمى للتجارة الدولية فى مصر، و المنطقة المرشحة لذلك هى قناة السويس والموانىء المرتبطة بها والاراضى التى تحيط بها و خاصة الضفة الشرقية للقناة و التى لا

تزال ارضا بكر قابلة للاستثمار فى شتى المجالات التى تدعم انشاء مركز اقليمى ضخم للتجارة و الترانزيت يخدم التجارة العابرة بين اوربا والشرق الاقصى ، فضلا عن تأثيره البالغ فى حركة التجارة بين الدول العربية فى الشرق و الغرب و صلاحيته كمعبر لتجارة افريقيا مع العالم .

ه - ضرورة تطوير خليج السويس و تحويله الى ميناء متعدد الارصفة،مع إقامة أرصفة داخل الخليج لخدمة عمليات الشحن البحرى نظرا لضيق الموانىء العاملة فى السويس وبورسعيد .

ب - لرفع مستوى الاداء لخدمات البنية الأساسية بشكل عام فأنه يتعين إتخاذ ثلاث تدابير هى :-

* التطبيق الأوسع لمبادىء التشغيل التجارية
* الإستخدام الأعرض للمنافسة
* الخصخصة

- تطبيق مبادىء التشغيل التجارية :

ويتعين هنا تحديد أهداف للأداء بالنسبة لمقدمى الخدمة واضحة محددة،وكذاميزانيات تستند على الإيرادات المحصلة من المنتفعين، وإستقلال مالى وإدارى، مع إخضاع الإدارة لنظام المحاسبة على الأداء، وهو ما ينطوى على إقناع الحكومه بعدم التدخل فى الادارة، وإن كان من واجبها أن تقدم الدعم الصريح إذا تطلب الأمر التدخل بالوفاء بالأهداف والإلتزامات المحددة

- **توسيع نطاق المنافسة :**

وهو وضع ترتيبات تسمح بأن يتنافس الموردون ومقدمى الخدمة للعمل فى هذا المجـــال (مثـل قيـام المؤسسات بتقديم عطاءات للحصول على حق مقصور عليها للتشغيـل والأدارة لمـدة ١٠ سنـوات،أو تنـافس شركات الإتصالات علـى خدمـة المنتفعين ، أو قيـام مؤسسات بتقديم عطاءات لتوليد وتوريد القوى لمرفق كهربائى).

- **خصخصة البنية الأساسية :**

هناك أسلوب آخر لإتخاذ مبادىء وآليات السوق فى خدمات البنية الأساسية وهـو الخصخصـة التـى تنقـل الأصـول مـن القطـاع العـام الـى القطـاع الخاص.وتنتشـــر الخصخصـة الآن بشكل سريع فى البلدان النامية،إذ بلغت قيمة هذه العمليات أكثر من ٦ مليارات دولار فى عامى ١٩٩٢/٩١ ونجحت بشكل كبير فى قطاع الأتصالات السلكيـــة واللاسلكيـــة،كما أنها تشهد نجاحاً متزايداً فى قطاع توريد القوى الكهربائية .

جـ - أشكال الملكية المقترحة للبنية الأساسية :-

وفيما يلى مقترح بأشكال الملكية وتوفير الخدمة :

ا - الشكل الأول / ملكية عامة، وقيام مشروع خاص بإدارة وتشغيل العمليات الحيوية فقط .

ب- الشكل الثانى / ملكية عامة، مع مسئولية القطاع الخاص عن جميـع عمليـات التشغيل(عن المخاطرة المالية) .

ح- الشكل الثالث / الملكية والتشغيل للقطاع الخاص، مع وضع ضوابط ومعايير للأداءتضعها الجهات الحكوميه وتلتزم بها الجهه المنفذه.

٣ – توفير ظروف انتاج مماثلة لما يتوافر للمنافس الاجنبى :

تنفيذا لخطة الدولة والتوجه بالتصدير الى الاسواق العالمية، فلا شك انه مطلب عادل ان تتاح للصانع المصرى ظروف وعناصر تكلفة تماثل تلك التى يعمل فى ظلها منافسه الاجنبى – ذلك يكون بان تحمى الانتاج المصرى من الرسوم ومقابل الخدمات المغالى فيها والتى تفرضها اجهزة الدولة لتعويض العجز فى ميزانيتها وكذلك الهيئات او الشركات التى تحتاج الى الخدمات، وتلك تنعكس فى النهاية على زيادة لا مبرر لها فى تكلفة الانتاج المصرى تشل قدرته على المنافسة. وأمثلة على ذلك:-

أ – ١٠٪ ضريبة المبيعات على الآلات، المطلوب الالغاء.

ب – ٣ الى ٦ ٪ رسوم وارد فرضت اخيرا عند استيراد الخامات ومستلزمات الانتاج – المطلوب الالغاء بالنسبة لمستلزمات الانتاج.

جـ– الدمغة النسبية – المطلوب الالغاء لمجالات الانتاج.

د – عبء تمويل ضريبة المبيعات التى يدفعها الصانع مقدما (نيابه عن التاجر والمستهلك) ويتحمل عبء تمويلها لمدة متوسطها ٥ شهور حتى يتم التصنيع والبيع وتحصيل ثمن البيع.والمطلوب السماح للمصنع بخصم فائدة تمويل الضريبة عن ٥ شهور بمعدل الفائدة المعلن، وذلك لحين الوصول للمرحلة الثانية والتى يلقى فيها عبء التحصيل على الموزع او التاجر.

هـ – القضاء على الاحتكار فى خدمات الموانىء والمطارات (احتكار شركات وهيئات قطاع اعمال عام) حيث بلغت تكلفة تداول حاوية ٤٠ قدم أكثر من ٢٠٠٠ جنيه مصرى ويقابلها ١١ دولار فى موانىء اسرائيل ومتوسط ٤٠ دولار فى معظم موانىء العالم وذلك على سبيل المثال.

و – توحيد مقابل اتعاب ومصرفات كل الجهات الحكومية فى رسم واحد يحصل مرة واحدة – وهو ما اوصت به اللجنة المشتركة بين اتحاد الصناعات ووزارة الاقتصاد والمشكلة بناء على قرار اجتماع المنتجين بالسيد الدكتور رئيس الوزراء، ومنع فرض اية رسم او مقابل خدمة تحت اى مسمى الا بموافقة مجلس الوزراء.

ز - الاسراع فى عمل الدراسات والاتفاق على نسب الاسترداد الفورى لكل صناعة.

ح - إعادة النظر فى اسعار الكهرباء للصناعة (وقد حصلنا على وعد السيد المهندس وزير الكهرباء والسيد الدكتور رئيس الوزراء بعدم الزيادة لمدة عامين).

ط - تحديث القوانين الحاكمة للنشاط الاقتصادى والقضاء على تأخر الفصل فى المنازعات المرتبطة بالنشاط التجارى - ربما اضافة نظام التحكيم او انشاء محاكم متخصصة.

٣ - تحفيز ورعاية الصناعة المصرية

لا توجد دولة واحدة اقامت نهضة صناعية دون دعم مباشر للصناعة (وهو مستمر حاليا فى أشكال مختلفة منها منحه تصل الى ٤٠٪ من اجمالى الاستثمارات للمشروع الجديد - فائدة منخفضة - الاعفاء الضريبى - الارض المجانية والخدمات المخفضة التكلفة - دفع اجور العمال للمشروع الجديد لمدد تصل سنتين بحجة التدريب - المساهمة فى تكاليف ابحاث التطوير والتكنولوجيا بالمصانع ...).

كما لا توجد دولة واحدة حققت نهضة صادرات الا وقدمت وتقدم دعما مباشرا وغير مباشر لمصدريها، وبالرغم من ذلك ولتقديرنا لمتطلبات المرحلة الحالية من انفاق ومشروعات فى كافة المجالات، فأن صناع مصر يطالبون بأقل القليل وسيكفى بأذن الله لتحقيق اهدافنا ومن ذلك :-

أ - المطالبة بالتمسك بما ورد لنا من حقوق - كدولة آخذة فى النمو - فى اتفاقية الجات، وإلا نفقدها تحت مطالبات لجهات او منظمات أخرى مثل البنك الدولى او صندوق النقد او حكومات صديقة او غيرها، فلا شك ان الاستثناءات والمهلات الممنوحة لنا فى اتفاقية الجات جاءت نتيجة اجماع المجتمع الدولى باكمله لنا وللشعوب التى تمر بتحديات التنمية المماثلة.

ب - ان تمتنع الحكومة بهيئاتها عن ترسية مناقصات او مشروعات بنظام تسليم المفتاح حتى ولو كانت ممولة بقروض ميسرة من دول بعينها (فنحن جميعا نعلم اننا ندفع فرق سعر الفائدة فى ثمن المشروع والالزام بالشراء وإسناد الاعمال للجهه المانحه للقرض الذى قد يكون جانبا منه منحة لزيادة الاغراء) ويجب ان تطرح المناقصات والممارسات متضمنة الزام المناقص المتقدم بأجزاء او مكونات يتم تحديدها مسبقا تشترى او تصنع محليا، ويتم تحديد ذلك بمعرفة لجنة تعميق التصنيع المحلى التابعه لبنك الاستثمار القومى، كما يساهم اتحاد الصناعات بتوفير المعلومات عن الامكانيات.

جـ- إعادة تشكيل ادوات التسويق بما يتفق مع التغير الى اقتصاديات السوق ومنها هيئة المعارض - مركز تنمية الصادرات - التمثيل التجارى ...

د - اقرار سعر فائدة مخفض بمعدل ٢٥٪ للاستثمارات الصناعية الجديدة وأنشطة التصدير - وهو ما يتبع حاليا فى الولايات المتحدة الامريكية وأوربا ومعظم بلدان الشرق الاقصى بل البلدان العربية.

هـ- التفاوض مع الدول الدائنة على سداد الديون فى شكل منتجات مصرية (عندما يحين وقت سداد القسط أو الفوائد)، ودراسة نظام تشجيع الدائنين على قبول ذلك.

٤ - فتح الاسواق الخارجية :

أ - دراسة علاقاتنا بالتكتلات الدولية وتوسيع دائرة الاسواق والسعى لانضمام مصر ما امكن، لكافة الاسواق حولنا (سوق عربى - شرق اوسطى - بحر متوسط - سوق افريقى)، والمضى قدما فى مفاوضات المشاركة مع السوق الاوربية ودراسة البدء فى التفاوض على الدخول فى منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الامريكية.

ب - انشاء المؤسسات والمنظمات لاعداد الصانع المصرى وتهيئة انتاجه للقدرة على العبور الى الاسواق الخارجية فى ظل شروط التشدد الجديدة - الجودة الشاملة - مستوى المواصفات القياسية - البيئة ...).

جـ- تيسير النقل (فلم تقم نهضة تصديرية فى دولة ما الا بوعى كامل ودعم مباشر لوسائل نقل الانتاج للاسواق العالمية). فالنقل من مصر الى اسواق تصديرها هو اعلى اسعار نقل فى العالم.

د - التمويل ويتطلب ذلك دعما مباشرا بفائدة مخفضة.

رابعا : تحفيز النشاط التصديرى :

تقوم إستراتيجية التنمية على تنمية إقتصادية يقودها التصدير، وقد عبر السيد الرئيس عن ذلك بوضوح عندما قال *"بناء قواعد بهدف التصدير"* وكذلك ان تضع الخطة الثالثة فى اعتبارها زيادة الانتاج السلعى كما" وكيفا" من أجل التصدير، وهذا ما يماثل ما فعلته كل الدول التى سبقتنا الى التنمية.

ولقد عبر السيد الرئيس عن مطالب المصدرين فى توجيهاته للحكومة *"اننى ادعو الحكومة الى النظر فى تخفيف الاعباء الضريبية عن النشاط التصديرى ومعاملة المشروعات الصناعية الجديدة معاملة تفضيلية لان التصدير هو الذى يحقق للاقتصاد المصرى انطلاقته المنشودة"*

ولتنفيذ سياسة تخفيف الاعباء على النشاط التصدير يقترح اتحاد الصناعات ما يلى:-

١- الاعفاء الكامل للمصدرين من الضريبة على الارباح التجارية على النشاط التصديرى لمدة خمس سنوات على الاقل .

٢- إلغاء الرسوم والمصاريف الادارية التى تفرض على الصناعة تحت مسميات مختلفة وعدم السماح بفرض أى أعباء الا بموافقة مجلس الوزراء.

٣- إلغاء الزيادة فى الرسوم الجمركية على وسائل النقل التى زيدت أخيراً من ٢٠ ٪ الى ٧٠ ٪ لتخفيض العبء على تكلفة الانتاج .

٤- الغاء ضريبة المبيعات على السلع الرأسمالية والآلات وقطع الغيار.

٥- إلغاء ضريبة المبيعات على الخدمات.

٦- السماح باسترداد الرصيد الدائن فى أقرار ضريبة المبيعات فى نهاية الفترة الضريبية المحددة بالإقرار ، أو إحتساب فائدة على هذا الرصيد.

٧- إلغاء رسم خدمة كشف وحصر وتصنيف ومراجعةالبضائع المستوردة و التى فرضتها وزارة المالية مؤخرا ويتطلب الغائها بالنسبة للالات و قطع الغيار والخامات ومستلزمات الانتاج والمواد الخام المستوردة وهى تمثل نسبة كبيرة من تكلفة المنتج الصناعى فى مصر (من ٣٪الى٦٪) والتى لا تسترد حاليا حتى عند التصدير.

٨- خفض التعريفة الجمركية على خامات ومستلزمات الانتاج .

٩- إلغاء الدمغة النسبية على رأس مال شركات الاموال .

١٠- الغاء ضريبة القوى المحركة .

خامسا : التقدم تكنولوجي وتنمية الموارد البشرية

لقد جاء فى خطاب السيد الرئيس مايلى:-

"يجب أن تضطلع الحكومة دون إبطاء بتنفيذ برنامج طموح لنقل اساليب التكنولوجيا الملائمة لمصر لضمان التطور المستمر للانتاج الوطنى"

ولذلك يجب ان تتجه السياسة التكنولوجية المصرية الى مبدأ الجمع بين التكنولوجيا المستوردة والتكنولوجيا المولدة بالقدرة الوطنية فى مزيج تتغير مكوناته مع الوقت ، ولهذا فأن القرار باستيراد التكنولوجيا الاجنبية لابد أن يسبقه تحديد مدى الحاجة اليها وتوقيت استيرادها وما يمكن توفيره منها باجتهاد القدرة الوطنية .

ورغم ان السياسة التكنولوجية تهدف فى النهاية الى تنمية متكاملة فى كافة المجالات الانتاجية والخدمية الا انه يفضل أن تركز على عدد من القطاعات الرائدة على ان تعطى لها اولويات من خلال تنفيذ برنامج طموح يساهم فى نقل أساليب تكنولوجية تلائم مصر .

ولتنفيذ هذا البرنامج يراعى اتباع الاتى :-

ا - تفضيل التكنولوجيا الاكثر تفوقا كلما امكن ذلك بحيث لا تضر بالبيئة او المجتمع .

ب - الاقتصار فى استيراد التكنولوجيا الاجنبية على تلك المكونات التى يثبت ان الموارد المحلية تعجز عن توفيرها . ويعنى هذا من الناحية العلمية عدم السماح باستيراد التكنولوجيا المتكاملة العناصر (تسليم المفتاح) كقاعدة عامة. ولا يتحقق هذا الا من خلال الفك المبكر للحزمة التكنولوجية للتعرف على مكوناتها مسبقا (المعرفة الفنية والخدمات،

ونوعيات الخبرة ، العمالة ، وغيرها ...) التى توجد فعلا فى البلاد أويمكن بذل الجهد الخاص لتدبيرها بالقدرات المحلية .

جـ- يشترط فى التكنولوجيا المستوردة ان تحقق عائدا اقتصاديا فضلا عن الملائمة البيئية والاجتماعية وأن تخلوا عقودها من تقييد الممارسة، وتتوافر فيها ضمانات الأداء والعائد ، وأن لا تسمح للموردين بمزايا احتكارية .

د - يجب ان تسهم فى تدعيم صناعة المعدات الانتاجية محليا وذلك لتنميةالقدرات الذاتية فى الصناعة وتوطين التكنولوجيا التى تتوائم مع الاحتياجات الحقيقية .

هـ - تعظيم الطلب على التكنولوجيا الوطنية كضرورة لإرساء قواعد النهضة التكنولوجية .

و - تعظيم الاستفادة من كل الاتفاقيات وفرص التعاون الدولى والثنائى من خلال معايير محددة وواضحة تستخدم لتحقيق السياسة التكنولوجية المرجوة .

ك - رسم سياسة للتوسع فى إنشاء مراكزالبحث العلمى الصناعى المحلى والمشترك لتقديم المشورة العلمية للوحدات الانتاجية لتطويرها ورفع كفاءتها الانتاجية والتسويقية، بهدف الربط المباشر بين مجموعات الوحدات الانتاجية الصناعية المتشابهة النشاط وبين الكليات والمعاهد العلمية المناظرة للجامعات المصرية والاجنبية .

ل - وضع سياسة لتدريب وتحويل العمالة من القطاعات الصناعية ذات الفائض الى القطاعات الاخرى ذات العجز ، بهدف إحداث توازن بين كل من القطاعات الصناعية المختلفة وتلبية إحتياجاتها على ان يبدأ تنفيذ هذه السياسة بخطة قومية لحصر وتصنيف العمالة .

م - ربط سياسة التعليم بسياسة التصنيع بهدف خلق التوازن بينهما وتعظيم الاستفادة من مشروع (مبارك - كول) فى مجال التعليم والتدريب الصناعى بهدف خلق الكوادر الحقيقية والفعالة التى يمكن ان تسهم فى الارتقاء بالصناعة وكذا سرعة وضع الجدول الزمنى المنفذ للاتفاقية موضع التنفيذ .

ن - مراجعة خطط البعثات الموفودة للخارج بهدف ضمان التوسع فى إيفاد الفنيين والمبدعيين فى مواقع الانتاج المختلفة للتدريب.

س- تدعيم وظيفة المصمم وتكريس الابداع والتميز .

تكنولوجيا المعلومات :

اصبح من المحتم أن تتخذالسياسة التكنولوجية المصرية موقفا قاطعا من قضية المعلومات ، وتدعوا لتنفيذ اجراءاتها بحسم وتكثيف ، ذلك ان قضية المعلومات قد أثرت بالفعل فى حياة المجتمع والافراد بشكل لم يعرف له مثيل من قبل . وسوف يكون لنتائجها من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والامنية ما يحتم على مصر التنبه له قبل فوات الأوان .

ولذلك يراعى ضرورة اتخاذ ما يلى : -

ا- توحيد جهة عليا للمعلومات تمثل فيها جميع الجهات المعنية بهدف تقنين وتحديد جهات الجمع ووضع الضوابط التى تعيد الانضباط فى هذا المجال الحيوى والخطير.

ب- ضرورة اصدار الدليل القومى للمعلومات . ويمكن الاسترشاد بالعديد من الادلة المستخدمة والمطبقة فى بعض القطاعات مثل دليل تصنيف النشاط الصناعى الموحد الدولى ISIC ودليل النظام المنسق وغيره ، على ان تلتزم به جميع جهات جمع المعلومات فى تصنيف بياناتها.

جـ- ضرورة ان تقوم الجهات المنتجة للمعلومات بعمليات التطوير والتحديث للبيانات التى تصدرها، ودون ان يوكل هذا العمل لجهات اخرى.

د- ضرورة التأكيد على الفصل بين المعلومات والبيانات الرقابية والاحصائية وعلى ألا تكون لهذه البيانات الاحصائية أى مصدقية اذا ما استخدمت بواسطة الاجهزة الحكومية كدليل فى مواجهة أصحابها . كما يجب إيجاد نظام يؤمن تداول البيانات ذات الحساسية العالية للحفاظ على مصالح أصحابها.

هـ- البدء فى تنفيذ الشبكة القومية للمعلومات بمفهومها الشامل الذى يغطى فى المستقبل القريب كافة أنشطة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها.

و- ضرورة توثيق المصادر الرسمية عند التعرض لبيانات تمس العوامل السلبية للمنشآت حفاظا على سمعتها.

التنمية البشرية :

هى عماد التنمية الصناعية، وهنا نطالب بتغيير نظم التعليم ووسائله وبرامجه وكذلك التعليم الفنى والتدريب ولنتفق على ضرورة توفير أعتمادات كافيه من خلال إعادة ترتيب اولويات الخطة، فإن بناء الانسان المصرى هو العنصر الرئيسى الذى يقوم عليه أية خطط اصلاح.

التربية الاجتماعية :

مطلوب خطة متكاملة تعيد الانتماء للشباب ضمن إطار استراتيجية التنمية البشرية وكذلك سياسات لترسيخ القيم البديله بالمجتمع ومن ذلك خلق الوعى لشراء الانتاج المصرى باستخدام سياسة اعلامية مباشرة وتدعيم الحرص على حقوق المستهلك المصرى.

خلق منظمين جدد:

تدعيم الصناعات الصغيرة ورعايتها بصفة مباشرة لخلق أجيال جديدة من رجال الصناعة.